



الصكوك الإسلامية ومجالات التطبيق

الصكوك الإسلامية ، تحديات .. تنمية وممارسات دولية –

إعداد وتقديم: . فؤاد محمد محيسن

- القواعد والاحكام الفقهية للتصكيك في المؤسسات المالية الاسلامية
- مقارنة بين النموذج التقليدي والنموذج الاسلامي للتصكيك
- مجالات تطبيق النموذج الاسلامي للتصكيك
-

- 
- مفهوم التوريد التقليدي
 - التطور التاريخي للتوريد التقليدي
 - الأهمية الاقتصادية لصناعة التوريد (الدوافع والاهداف)
- 

القواعد والاحكام الفقهية للتصكيك في المؤسسات المالية الاسلامية

- الادوات المالية المتداولة في الاسواق المالية
- مفهوم التصكيك في الاقتصاد الاسلامي
- الخصائص العامة للتصكيك
- الضوابط الشرعية العامة التي تحكم التصكيك الاسلامي

القواعد والاحكام الفقهية للتصكيك في المؤسسات المالية الاسلامية

• الادوات المالية المتداولة في الاسواق المالية
___: الأسهم

ثانياً: أدوات مديونية ()

القواعد والاحكام الفقهية للتصكيك في المؤسسات المالية الاسلامية

• مفهوم التصكيك في الاقتصاد الاسلامي

هو عملية إصدار سندات () ذات قيمة مالية متساوية، تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خليط من الأعيان والمنافع استناداً لصيغ التمويل والديون في الذمة والتي تصدر الإسلامية ويطلق على هذه العملية أيضاً "التصكيك" "التسنيذ" . وهو تعريف يحتوي على مضامين التعريفات السابقة ويعالج ما يعترضها من قصور.

القواعد والاحكام الفقهية للتصكيك في المؤسسات المالية الاسلامية

• مفهوم التصكيك في الاقتصاد الاسلامي

نواع التصكيك:

استنادا إلى التعريف المختار فقد اقتضى الامر التفريق بين

نوعين للتوريق :

مديونية النقود

(مديونية السلع)

القواعد والاحكام الفقهية للتصكيك في المؤسسات المالية الاسلامية

الرؤية الإسلامية للأزمة العالمية



القواعد والاحكام الفقهية للتصديق في المؤسسات المالية الاسلامية

تكمن المعضلة في الحيد عن منهج الله تعالى الذي ارتضاه للبشر !!

أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١٤﴾

سورة الملك :

إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ
الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴿١﴾

سورة الاسراء :

وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً
ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ﴿١٣٤﴾

سورة طه :

ابن القيم - رحمه الله - "إن الشريعة مبناهما وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والم
وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها "

القواعد والاحكام الفقهية للتصكيك في المؤسسات المالية الاسلامية



بيع الدين بالدين في صورة التوريق

التوريق : هو جعل الدين المؤجل في ذمة الغير – في الفترة ما بين ثبوته في الذمة وحلول أجله – صكوكًا قابلة للتداول في سوق ثانوية. وبذلك يمكن أن تجرى عليه عمليات التبادل والتداول المختلفة، وينقلب إلى نقود ناضجة بعد المدين.

وقد أطلق بعض العلماء المعاصرين على هذه العملية اسم (التصكيك) وذكر أنها تقوم في الأساس على خلق أوراق مالية قابلة للتداول، مبنية على حافضة استثمارية ذات سيولة متدنية .

القواعد والاحكام الفقهية للتصكيك في المؤسسات المالية الاسلامية

آراء الخبراء الغربيين

"رولاند لاسكين (Roland Laskine)، رئيس
تحرير صحيفة "لوجورنال دي فاينانس" Le Journal
/ / des finances

:

"هل حان الوقت لاعتماد مبادئ الشريعة الإسلامية في وول ستريت"

يقول فيه:

"إذا كان قادتنا حقًا يسعون إلى الحد من المضاربة المالية التي تسبب
الأزمة فلا شيء أكثر بساطة من تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية".

القواعد والاحكام الفقهية للتصكيك في المؤسسات المالية الاسلامية

.....آراء الخبراء الغربيين

"بوفيس فينست (Beaufils Vincent) رئيس تحرير مجلة تشالنجر
(Challenger) كبرى الصحف الإقتصادية في أوروبا حيث كتب مقالا افتتاحيًا
للجريدة في ايلول :

يقول فيه:

"أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن لفهم ما يحدث
وبمصارفنا؛ لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في الـ
أحكام وتعاليم وطبقوها، ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات، وما وصل
إلى هذا الوضع المزري؛ " .

القواعد والاحكام الفقهية للتصكيك في المؤسسات المالية الاسلامية

.....آراء الخبراء الغربيين

وزير الخزانة البريطانية اليستير دارلينغ يقول :
" لا يمكن معالجة عجز الميزانية دون الاستعانة بالصكوك الإسلامية"

أصدرت الهيئة الفرنسية العليا للرقابة المالية - وهي أعلى هيئة رسمية تعنى
- قراراً يسمح للمؤسسات والمتعاملين في الأسواق المالية
بالتعامل مع نظام الصكوك الإسلامية في السوق المنظمة الفرنسية.

القواعد والاحكام الفقهية للتصكيك في المؤسسات المالية الاسلامية

.....آراء الخبراء الغربيين

ومنذ عقدين من الزمن تطرق الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل
"موريس آلي" إلى الأزمة الهيكلية التي يشهدها الإقتصاد العالمي واقترح
للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شرطين هما تعديل معدل الفائدة إلى
الصفر ومراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب 0%. وهو ما يتطابق تماما مع إلغاء

القواعد والاحكام الفقهية للتصكيك في المؤسسات المالية الاسلامية

القراءة المعرفية للقرآن الكريم

:
{ مَا يَأْتِيكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلَّ وَلَا يُشْقَى.
أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى }
طه: - وقوله تبارك وتعالى: {يَمْحَقُ اللَّهُ الرَّبَا وَيَرْبِي
الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ} . - .

القواعد والاحكام الفقهية للتصكيك في المؤسسات المالية الاسلامية

الخصائص العامة للتصكيك

- تمثل الصكوك حصص ملكية شائعة في الموجودات
- ولا يكفي اعتبار حامل الصك مالكا لحق مالي في العائد أو في ارتفاع قيمة الصك فقط وهو ما يطلق عليه ملكية حقوق الورقة المالية فقط دون استحقاق ث
-
- الصك الاستثماري الإسلامي يعطي حامله حصة من الربح
- الصك الاستثماري الإسلامي يلزم صاحبه بتحمل مخاطر الاستثمار كاملة
- الصك الاستثماري الإسلامي يخصص حصيلة الاكتتاب فيه للاستثمار في مشاريع أو أنشطة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية

القواعد والاحكام الفقهية للتصكيك في المؤسسات المالية الاسلامية

- الصكوك تصدر بفئات متساوية
- تحمل أعباء الملكية
- التداول محكوم بضوابط شرعية
-
- إنتفاء ضمان المدير (المضارب أو الوكيل أو الشريك)

القواعد والاحكام الفقهية للتصكيك في المؤسسات المالية الاسلامية

• الضوابط الشرعية العامة التي تحكم عمليات التصكيك الإسلامي

: يمثل الصك ملكية شائعة في المشروع الذي
أصدرت الصكوك لإنشائه أو تمويله، وملكية حامل الصك ملكية
شائعة، وليست مفرزة، وتستمر هذه الملكية مدة وجود المشروع
من بدايته إلى نهايته، ويترتب عليها جميع الحقوق والتصرفات
المقررة شرعا للمالك من بيع وهبة ورهن وإرث وغيرها من

- العينية والنقدية - وديونها.

القواعد والاحكام الفقهية للتصكيك في المؤسسات المالية الاسلامية

• الضوابط الشرعية العامة التي تحكم عمليات التصكيك الإسلامي

: يقوم العقد في الصكوك على أساس أن شروط
التعاقد تحددتها () (الإيجاب) يعبر عنه الاككتاب
في هذه الصكوك، وأن () يعبر عنه موافقة الجهة المصدرة.
إلا إذا صرح في نشرة الإصدار أنها إيجاب فتكون حينئذ إيجابا
ويكون الاككتاب

القواعد والاحكام الفقهية للتصكيك في المؤسسات المالية الاسلامية

الضوابط الشرعية العامة التي تحكم عمليات التصكيك الإسلامي

: أن تكون الصكوك قابلة للتداول بعد انتهاء الفترة المحددة
للاكتتاب باعتبار ذلك مأذونا فيه من الشركاء مع مراعاة الضوابط
التالية:

إذا كان رأس المال المتجمع بعد الاكتتاب ما يزال نقودا - كما هو
الحال عند بدء الاكتتاب وحتى ابتداء التصرف بها - فإن تداول هذه
الصكوك يعتبر مبادلة نقد بنقد، ويخضع لأحكام الصرف
البديلين في مجلس الصرف قبل التفرق، والخلو عن الخيار،
والتماثل؛ إذا بيع أحد النقدين بجنسه، أي أن القيمة الإسمية المدفوة
هي الأساس، حيث يباع فيها الصك دون زيادة أو نقصان

القواعد والاحكام الفقهية للتصكيك في المؤسسات المالية الاسلامية

أما إذا انقلبت الموجودات لتصبح ديونا، كما هو الحال في حالة بيع المرابحة مثلا حيث يصبح الثمن ديناً في ذمة المشتريين، فيطبق على تداول الصكوك أحكام الديون، وقد اتفق الفقهاء على عدم جواز توريق الدين الثابت في الذمة المؤجل السداد، سواء بيع بنقد معجل من جنسه أو من غير جنسه، بغض النظر عن سبب وجود الدين، وبالتالي عدم جواز تداوله في سوق ثانوية لاشتماله على ربا النساء، وذلك لتطبيق أحكام الصرف عليه شرعا وهذا يعني:

توريق الديون البنكية المؤجلة، وتداولها في المؤسسات المالية الإسلامية، أو شرائها مباشرة بنقد معجل أقل منه، كما يجري في عمليات توريق الديون الخاصة والدولية المختلفة، لأن ذلك من قبيل

القواعد والاحكام الفقهية للتصكيك في المؤسسات المالية الاسلامية

· إذا أصبح رأس المال موجودات مختلطة من النقود والديون والأعيان والمنافع، فإنه يجوز تداول الصكوك وفقا للسعر المتراضى عليه، على أن يكون الغالب في هذه الحالة أعيانا

·

القواعد والاحكام الفقهية للتصكيك في المؤسسات المالية الاسلامية

. يكون التداول وفقا لظروف العرض والطلب ويخضع لإرادة المتعاقدين، ولا يجوز أن تتضمن نشرة الإصدار ولا الصك الصادر بناء عليها على نص يلزم أحد الشركاء ببيع حصته ولو كان معلقا أو مضافا للمستقبل، وإنما يجوز أن يتضمن الصك وعدا بالبيع، وفي هذه الحالة لا يتم البيع إلا بعقد بالقيمة المقدرة من الخبراء وبرضى الطرفين.

مقارنة بين النموذج التقليدي والنموذج الاسلامي للتصكيك

- . من حيث نوعية الموجودات
- . العلاقة بين المورق الأصلي () وبين الشركة ذات
SPV

مقارنة بين النموذج التقليدي والنموذج الاسلامي للتصكيك

- عائد ومخاطر الورقة المالية
- وجود هيئة رقابة شرعية ومراقبة الالتزام
- استثمار فائض السيولة لدى الشركة ذات الغرض الخاص
SPV

مقارنة بين النموذج التقليدي والنموذج الاسلامي للتصكيك

SPV

Temporary Cash عجز السيولة المؤقت .
Liquidity Shortfalls (تمويل عجز السيولة)
(Facility
الصيغة العامة لهيكل الإصدار .

مقارنة بين النموذج التقليدي والنموذج الاسلامي للتصكيك

.رد أصل المبالغ المستثمرة في نهاية المدة

.تغطية الاصدار

.

.تكييف العلاقات التعاقدية بين اطراف عملية التوريد

الصكوك الإسلامية ومجالات التطبيق

- مجالات تطبيق النموذج الإسلامي للتصكيك

استخدام الصكوك في تمويل مشروعات حكومية

الصكوك الإسلامية ومجالات التطبيق

. استخدام الصكوك في إعمار الممتلكات الوقفية

الصكوك الإسلامية ومجالات التطبيق

. استخدام الصكوك في تمويل موارد البنوك الإسلامية

الصكوك الإسلامية ومجالات التطبيق

. استخدام الصكوك كأحد أدوات السياسة النقدية

الصكوك الإسلامية ومجالات التطبيق

. استخدام الصكوك لتلبية حاجات تمويلية متنوعة

الصكوك الإسلامية ومجالات التطبيق

. صلاحية الصكوك في الوساطة المالية

الصكوك الإسلامية ومجالات التطبيق

. صلاحية الصكوك لتمويل الخدمات

•
• منافع الهاتف

•
• التعليم

•

التوصيات

يوصي الباحث ادارات المصارف الاسلامية ضرورة البحث عن حلول تلبي الحاجات الاقتصادية مع الالتزام بالأحكام الشرعية

يوصي الباحث المؤسسات المالية الاسلامية بولوج سوق التصكيك الهائل والاستفادة من مزاياه الكبيرة.

التوصيات

حيث ان الإطار القانوني لعملية التصكيك يؤلف أحد المقومات الأساسية التي تلعب دوراً حيوياً في نجاح عمليات التصكيك يوصي الباحث السلطات التشريعية بايجاد الإطار القانوني المناسب والبيئة القانونية الملائمة والحاكمة لهذه العملية ،من خلال
يعنى هذه العملية و يحقق
الكفاءة الاقتصادية والمصدقية الشرعية بشكل عملي وفاعل

التوصيات

يوصي الباحث السلطات المالية والنقدية تبني سياسات اقتصادية وضوابط استقرار مالية ونقدية فاعلة تتماشى مع المرونة المتزايدة للمؤسسات المالية ومقدرتها على الحركة عبر النظام المالي

التوصيات

يوصي الباحث تطوير وضبط الاسواق المالية بما يتفق واحكام
الشريعة السمحاء، وذلك بأن توضع لهذه السوق الضوابط اللازمة
فاذا وجد مثل هذه السوق المنتظم لرأس المال
الاسلامي فان المستثمرين سيقبلون على تداول الادوات التمويلية
الاسلامية بيعاً وشراءً قانون خاص يعنى ه
العملية و يحقق الكفاءة الاقتصادية والمصدقية الشرعية بشكل

التوصيات

❏ وأخيرا فإن تنظيم هذه الورشة في المملكة الاردنية الهاشمية يعد بمثابة نافذة يتطلع فيها المشاركون إلى مستقبل العمل المصرفي الإسلامي وكيفية النهوض به وتنميته والوصول إلى آخر

.

للاستفسار يرجى عدم التردد في الاتصال بنا على العنوان التالي :

. : 4544

—

هاتف : + 962 6 5527584

: + 962 6 5521694

البريد الالكتروني : Fuad.Muhaisen@israa.com.jo